نينار برس
NINAR PRESS
نضيء الحقيقة

السعر: 30 ليرة سورية جديدة

أسبوعية – سياسية – ثقافية | www.ninarpress.net | العدد 37 الأحد 12 تموز 2026 | 12 صفحة

ماذا يريد نتنياهو من سوريا؟ 3

رئيس فرنسا في دمشق فلماذا وما وراءه..؟

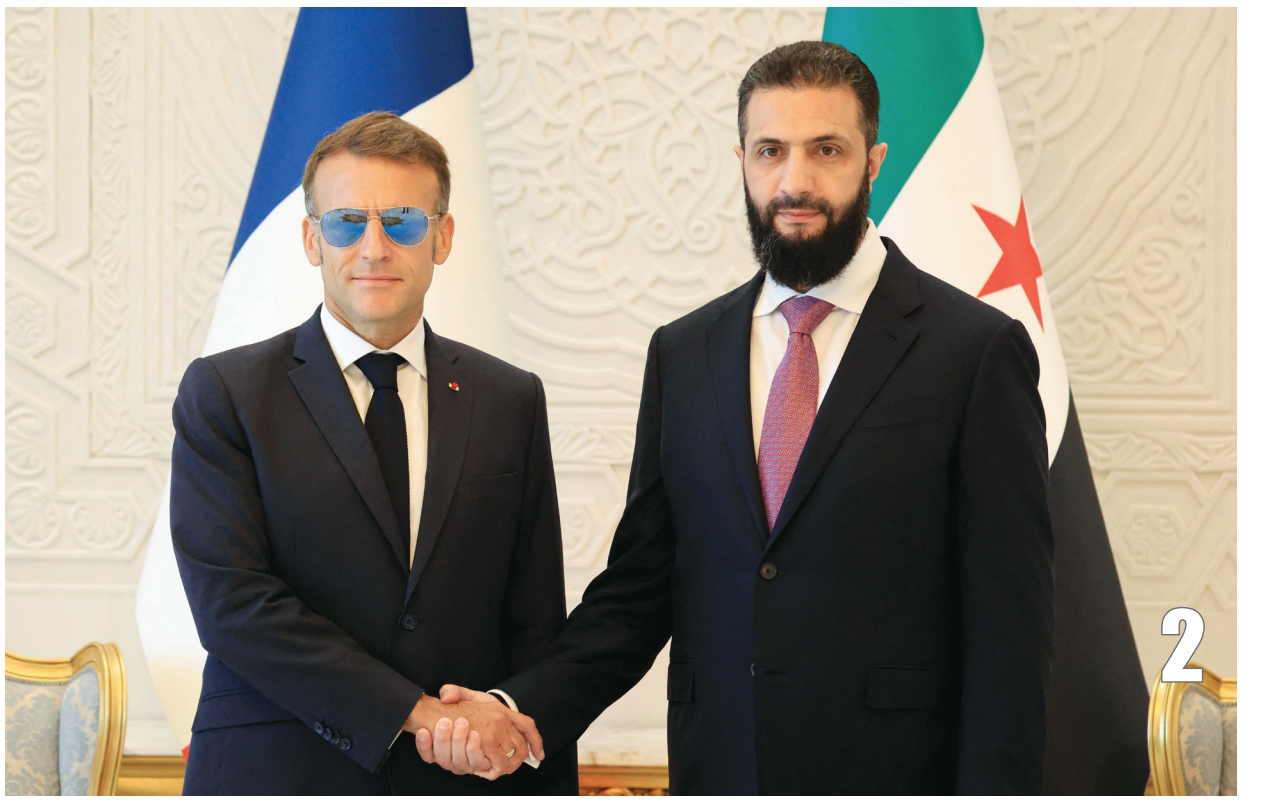

الاقتصاد السوري.. بين التحديات والإنجازات والمقارنات الإقليمية 6

كيف ترسم سورية الجديدة ملامح جيش المستقبل؟ 7

الافتتاحية

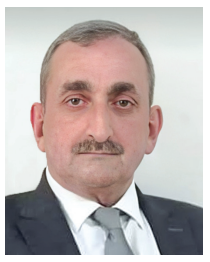

زيارة ماكرون إلى دمشق.. ما للزيارة وما عليها؟

أسامة آغي

فرنسا دولة كبرى، وهي إحدى الدول الخمس التي تملك حق النقض ضد أي قرار يصدره مجلس الأمن الدولي. وهي دولة صناعية متطورة، وزيارة رئيسها إلى دمشق تحمل دلالات متعددة.

أولى دلالات زيارة الرئيس مانويل ماكرون إلى سوريا هي أن الزيارة تأتي في سياق اعتراف صريح من دولة كبرى بالعهد الجديد في سوريا بقيادة رئيس الجمهورية الانتقالي أحمد الشرع، وهذا يعني أن الدولة الفرنسية حسمت موقفها إلى جانب الحكومة السورية الانتقالية، وأن كل أمر يخصّ سوريا تتم مناقشته مع قيادة عهدها الجديد.

ثاني دلالات الزيارة، هي موقع سوريا الجيوسياسي الهام، فسوريا جغرافياً بوابة القارة الأوربية نحو العالم العربي، وتحديداً دول مشرقه. وهذا يتطلب اهتماماً أوربياً وفرنسياً بسوريا على كل أصعدتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ثالث دلالات الزيارة هي حاجة سوريا إلى الخروج النهائي من عنق زجاجة العقوبات الدولية، فهذه العقوبات أزيلت ورقياً، ولم تظهر على صورة أعمال واستثمارات وعلاقات مالية مع البنوك الدولية، لذلك، فإن زيارة الرئيس ماكرون ستساهم في دفع عربة تعافي الاقتصاد السوري من ناحية جلب الاستثمارات وتسهيل حركة رؤوس الأموال.

العلاقات بين الدول هي علاقات مصالح سياسية واقتصادية وثقافية ملموسة، وزيارة الرئيس الفرنسي ماكرون تندرج ضمن هذه الرؤية، ففرنسا تريد أن تدخل إلى سوريا من بوابة الاستثمارات الاقتصادية، وهي تريد من الوضع السوري العام أن يكون أنموذجاً سياسياً حسب تخيّلها، أي تريد الضغط على قيادة العهد الجديد عبر استخدام ما يسمّى "ورقة الأقليات".

هذه القضية الخاصة بمكونات الشعب السوري الدينية والطائفية والإثنية وحتى السياسية هي شأن سوري داخلي، ولا يحقّ لماكرون ودولته فرنسا أو غيرهم التدخل بشؤوننا الداخلية، فسوريا عبر تاريخها، هي دولة تتعايش فيها مكوناتها الوطنية المختلفة، ومن الطبيعي أن هذا التعايش هو من سمات مكونات الشعب السوري.

الدفاع عما يسمى "ورقة الأقليات" ومحاولة استخدامها ضد استقرار سوريا الجديدة هي محاولة ستنتهي بالفشل، لأن العهد الجديد يؤمن بدولة المواطنة المتساوية، وأن خروج البلاد من النمط السياسي الشمولي الذي اتبعه نظام الإبادة الأسدي يحتاج إلى مرحلة مخاض انتقالية من أجل ترسيخ مبدأ المواطنة والحريات. لذلك، السوريون يرحبون بفرنسا دولة صديقة لبلادهم دون تدخل بشؤونهم الداخلية. فأهل مكة أدرى بشعابها.

رئيس فرنسا في دمشق فلماذا وما وراءه؟

أنس الحراكي

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون جاء في زيارة إلى العاصمة السورية، وهو أول رئيس غربي يزور دمشق بعد زوال النظام السابق وإن هذا لوحده وفي هذا التوقيت يجعل هذه الزيارة مثيرة للاهتمام وتستفز المتابع للنظر والبحث في دوافع وأهداف هذه الزيارة.

لن نلتفت إلى التصريحات الإعلامية ولن ننتظر المؤتمرات الصحفية والبيانات الختامية لأن كل ذلك لا يشترط أن يدلي بالحقائق بل ربما يكون وسيلة وفرصة لتجميل الظاهر والتمويه على الجوهر!!

لماذا كل هذا الحذر والريبة؟

فرنسا مثل معظم اللاعبين لا تتعامل مع الحالة السورية بناءً على ما يتعلق بسورية وبداخلها حصراً بل تتعاطى وتتصرف وفقاً لمعطيات واسعة ومتشابكة إقليمياً ودولياً. ولكي ندخل مباشرة في صلب الموضوع نقول:

أولاً: إن من أهم دوافع وأسباب الاهتمام الفرنسي المكثَّف الذي تترجم بزيارة الرئيس ماكرون إلى دمشق هو وجود تركيا ومجاورتها لسورية وبالتالي الدور التركيين الراجح والظاهر بل والغالب في سورية، وفرنسا هي أكثر الدول الغربية التي تريد تحجيم تركيا بشكل عام وتقليص دورها ومحاصصتها في سورية بشكل خاص.

ثانياً: إن سبب توقيت هذه الزيارة والتعجيل بها هو انعقاد قمة حلف شمال الأطلسي في العاصمة التركية أنقرة وما هو مقرر أن يصاحب هذه القمة من نشاطات ولقاءات وكلها هامّة وشاملة التأثير وفعّالة وربما حاسمة وقد تم الحديث عن احتمال دعوة سورية لحضور فعاليات القمة ولذلك جاء ماكرون لإيجاد توازن مع تركيا.

ثالثاً: فرنسا لديها ملفّات سوريّة هامة وتعتبر أوراق لعب وضغط وهي ملف مشروع كوردستان والدور الذي تم إسناده إلى فرنسا وكذلك مشروع ما يسمّى (منتدى باريس) وسيناريو مناف طلاس وفريقه والإدارة والإشراف الفرنسي على هذه الملف.

ورغم أن هذه الأوراق فعلياً هي بيد الأمريكان، وفرنسا دورها مثل أمين مستودع فقط وإن أي تصرف من جانب فرنسا يتطلب أمر صرف أمريكي، إلا أن الرئيس ماكرون جاء يلعب (بالبيضة والحجر) ويحاول الترهيب والابتزاز ملوِّحاً بتلك الملفات.

رابعاً: لا شك أن ماكرون يدرك تقلص الدور الفرنسي أمام الهيمنة الأمريكية ويتوقع إدراك السوريين لهذه الناحية، ولذلك فإن الرئيس الفرنسي جاء يحاول التصرف بواقعية وفق المعطيات المفروضة ومن قبيل ذلك:

> فرنسا مثل معظم اللاعبين لا تتعامل مع الحالة السورية بناءً على ما يتعلق بسورية وبداخلها حصراً بل تتعاطى وتتصرف وفقاً لمعطيات واسعة ومتشابكة إقليمياً ودولياً

1 - مسايرة الولايات المتحدة الأمريكية ودعم توجهاتها ومشاريعها في الشرق الأوسط الجديد، وانطلاقاً من ذلك صرح ماكرون بدعم سورية موحدة وقوية وأكد أن فرنسا ضد تقسيمها.

2 - جاء ماكرون يستطلع فرص الاستثمار في سورية الجديدة، وعرض إمكانات واستعداد فرنسا.

3 - إدراكاً لثبات سورية كجسر عبور ومر بين آسيا وأوروبا وأن الطرق البرية وخطوط وأنابيب النفط والغاز العربي إلى أوروبا سوف تكون عبر سورية كما يريد الأمريكان - وليس عبر إسرائيل كما يريد الإسرائيليون - فقد جاء ماكرون لدعم ذلك التوجه والبحث عن فرص لفرنسا في أعمال تنفيذ هذه المشاريع العملاقة.

الأمن أولاً.. والسياسة لا تغيب..

مـاذا يريـد نتنياهـو مـن سوريـا؟

صفوان جمو

منذ اندلاع الثورة السورية عام 2011، نظرت إسرائيل إلى ما يجري في سوريا من زاوية أمنية. فالمشكلة في تل أبيب لم تكن هوية السلطة بقدر ما كانت طبيعة التهديدات على الحدود الشمالية، لذلك ركزت على منع تعاظم النفوذ الإيراني ووقف انتقال الأسلحة النوعية إلى جهات تعتبرها معادية، أكثر من اهتمامها بشكل النظام السياسي في دمشق.

نفذت إسرائيل، منذ 2013، مئات الضربات الجوية داخل سوريا استهدفت مواقع عسكرية ومستودعات أسلحة، بهدف إضعاف مصادر التهديد من دون الانزلاق إلى حرب شاملة.

لكن مع انهيار النظام السابق وهروب بشار الأسد في أواخر 2024، دخلت السياسة الإسرائيلية مرحلة مختلفة. ففي الأيام الأولى من التحرير شنت إسرائيل واحدة من أوسع حملاتها العسكرية داخل سوريا، وبررت ذلك بمنع وقوع الأسلحة الاستراتيجية في أيدي جهات غير معروفة، بينما رأى كثير من المحللين أنها استغلت الفراغ الأمني والانشغال السوري الداخلي لتدمير جزء كبير من القدرات العسكرية السورية، بما يضمن استمرار تفوقها ويصعّب إعادة بناء جيش يمتلك قدرات استراتيجية.

ويضاف إلى ذلك استمرار الشكوك تجاه القيادة السورية الجديدة بسبب الخلفية الجهادية لبعض مكوناتها، رغم الرسائل المتكررة التي أكدت فيها السلطة الجديدة سعيها إلى بناء دولة مؤسسات، واحترام القانون، وعدم فتح جبهات صراع مع دول الجوار.

ولا يتعلق الأمر فقط بمخاوف اليوم بل يرتبط بعقيدة إسرائيلية تقوم على منع ظهور أي قوة عسكرية عربية قادرة على تغيير ميزان الردع مستقبلاً. فمنذ خروج مصر من دائرة الصراع المباشر بعد اتفاقية كامب ديفيد، أصبحت إسرائيل أكثر حرصاً على ألا يبرز على حدودها جيش يمتلك قدرات استراتيجية، وهو ما يفسر السعي إلى إضعاف القدرات العسكرية السورية.

لكن فهم السياسة الإسرائيلية لا يكتمل من دون النظر إلى الداخل الإسرائيلي. فمنذ نوفمبر/تشرين الثاني 2019 يواجه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لوائح اتهام بالرشوة والاحتيال وإساءة الأمانة، وانطلقت محاكمته في أيار/مايو 2020 وما تزال جلساتها مستمرة حتى اليوم. وفي الوقت نفسه، تستعد إسرائيل لانتخابات عامة يفترض إجراؤها بحلول أواخر 2026 وسط انقسام سياسي. ولا يعني ذلك أن نتنياهو يرسم سياسته تجاه سوريا بدافع الهروب من المحاكمة أو لتحقيق مكاسب انتخابية، لكن من الطبيعي أن تؤثر الملفات الأمنية في المزاج السياسي، وأن ينعكس نجاح أي رئيس وزراء في إدارتها على مكانته لدى الناخبين.

لذلك، فإن السؤال ليس ما إذا كان نتنياهو يريد الحرب مع سوريا، بل أي سوريا يريد. والإجابة الأقرب أنه يريد سوريا مستقرة بما يكفي لضبط حدودها، لكنها غير قادرة على تشكيل تهديد عسكري لإسرائيل. كما أن استمرار الشكوك تجاه السلطة الجديدة يدفع تل أبيب إلى تقليص مصادر القوة العسكرية السورية إلى أن تتضح توجهات الدولة الجديدة.

> مع انهيار النظام السابق وهروب بشار الأسد، دخلت السياسة الإسرائيلية مرحلة مختلفة. ففي الأيام الأولى من التحرير شنت إسرائيل واحدة من أوسع حملاتها العسكرية داخل سوريا.

في النهاية، تبدو السياسة الإسرائيلية تجاه سوريا نتاج تداخل ثلاثة عوامل رئيسية: عقيدة أمنية تقوم على منع التهديد قبل تشكله، ورؤية استراتيجية للحفاظ على التفوق العسكري ومنع تغير موازين القوى الإقليمية، واعتبارات سياسية داخلية تجعل أي نجاح أمني مكسباً للحكومة. وبين هذه العوامل، ستبقى العلاقة بين البلدين مرهونة بما ستسفر عنه المرحلة الانتقالية في سوريا، وبمدى قدرة القيادة الجديدة على بناء دولة مستقرة وقادرة، دون التفريط بحقها في استعادة سيادتها ومؤسساتها.

سوريا الجديدة..

تجفيف فساد نظام الإبادة الأسدي ضرورة للعهد الجديد

د. أنس الفتيح

> تسويات مالية مع كبار التجار القدامى تسمح لهم بالاحتفاظ بغالبية ثرواتهم ومغادرة البلاد دون محاسبة.

مع سقوط نظام الأسد في كانون الاول 2024، فُتحت نافذة أمل أمام السوريين بإعادة بناء دولة القانون والمؤسسات. لكن التحوّل السياسي لا يعني تلقائياً تحولاً اقتصادياً. فالفساد ليس مجرد سلوك فردي يمكن اجتثاثه بقرار، بل هو نظام هيكلي متراكم، يعيد إنتاج نفسه عبر آليات جديدة. والسؤال: ألا يجب على الحكومة الانتقالية منع إعادة إنتاج الفساد لنفسه، وذلك عبر تجفيفه من مؤسسات الدولة؟ هذا المقال تحليلي يناقش: منع وجود شللية، وغياب الآليات، وانعدام الشفافية.

أولاً: معنى الشللية

الشللية في السياق السوري ليست مجرد تجمع صداقات، بل هي نظام متكامل لتوزيع الثروة والسلطة خارج الأطر القانونية، ومن الطبيعي تنبيه الإدارة الجديدة للقيام بمنع إنتاج نموذج المحسوبية المؤسساتية من خلال أنماط عدة:

أن يقوم العهد الجديد بتوزيع المناصب الحساسة على أساس الكفاءة وليس على أساس المحسوبية بكل أنواعها. لأن المحسوبية تقود إلى تحويل قليلي الخبرة إلى حرّاس بوابة، يتحكمون في تدفق المعلومات والتراخيص، ما يكرس احتكاراً للقرار الاقتصادي.

إن إشارتنا إلى ذلك سيجنّب سوريا الوقوع في فخ الفساد في مراحل التغيير القاسية، فالتاريخ مليء بالتجارب المأساوية، مثال ذلك

- روسيا بعد الاتحاد السوفييتي: أدت خصخصة الشركات الحكومية إلى ظهور طبقة أوليغارشية استولت على الثروة الوطنية عبر علاقاتها بالكرملين، وهو ما يُعرف بالاستيلاء المؤسسي.
- العراق بعد 2003: أعادت المحاصصة الطائفية توزيع مناقصات النفط وإعادة الإعمار على أحزاب وميليشيات، ما أنتج فساداً منظماً وريعاً سياسياً.
- لبنان ما بعد الطائف: تحولت الدولة إلى شركة عائلية مشتركة، يقسم الزعماء فيها المرافق والتراخيص كإقطاعيات خاصة.

استمرارية رجال الأعمال القدامى

المفارقة الأكثر إثارة للقلق هي استمرار نفوذ شخصيات مرتبطة بالنظام السابق في المشهد الاقتصادي. في حين تبّرر الإدارة كل ما سبق بأن الهدف منه إبعاد الشبيحة، لكن الواقع يشير إلى تسويات مالية مع كبار التجار القدامى تسمح لهم بالاحتفاظ بغالبية ثرواتهم ومغادرة البلاد دون محاسبة. هذا يعطي انطباعاً بأن التغيير في القمة لم يصحبه تغيير في هيكل النفوذ، بل مجرد إعادة توزيعه.

ثانياً: الفوضى كأداة

غياب القواعد الإجرائية الواضحة ليس تقصيراً تنظيمياً، بل أداة فعّالة للفساد، إذ أن الغموض يمنح القرار طابعاً اجتهادياً يصعب تتبعه.

قانون الاستثمار الجديد

صدر قانون استثمار جديد يمنح إعفاءات ضريبية وجمركية دائمة دون سقف زمني. هذا النوع من الحوافز المفتوحة، كما يرى محللون، يعكس نموذجاً مركزياً في منح التراخيص، حيث تبقى صلاحية تحديد المستفيدين بيد هيئة مرتبطة بالرئاسة. تحذيرات قانونية تشير إلى أن هذا يكرّس نظام الوصول بالواسطة إلى السوق، حيث يصبح القرب من السلطة شرطاً للاستثمار، بدلاً من الكفاءة.

غياب المرجعيات الرقابية

يعمل الاقتصاد اليوم بآليات هجينة: مؤسسات رسمية إلى جانب لجان موازية غير معلنة تتمتع بصلاحيات مطلقة. هذا التضارب يخلق حالة لا مركزية فوضوية: المستثمر لا يعرف أي جهة تمنح الموافقة النهائية.

ثالثاً: السرّ كسياسة

الشفافية ليست ترفاً، بل هي الضمانة الوحيدة لتحويل الاقتصاد إلى سوق تنافسي. لكن الممارسات الحالية تشير إلى غير ذلك.

غياب النقاش العام

تُدار خطط إعادة الإعمار عبر قرارات تصدرها دوائر مغلقة، دون مشاورات عامة. مثال ذلك مشروع شارع النصر في حمص، أُعلن عنه دون استشارة الأهالي، ما أثار احتجاجات محلية واضطر الشركة المطورة إلى التراجع. هذا يُظهر أن الاستثمار الموجه من الأعلى يصطدم بحقوق الملكية والعدالة الاجتماعية، ويعيد إنتاج نموذج المشاريع الرمزية التي كانت سمة عهد سابق.

الصندوق السيادي

السوريون عرفوا بوجود صندوق سيادي، لكنهم يجهلون أهميته ودوره في الإشراف على أصول الدولة، ولماذا لا يكون خاضعاً للحكومة، أليس ذلك يقود إلى افتقاد آليات المساءلة؟ ولماذا يمنح الصندوق صلاحيات مطلقة دون رقابة نيابية أو قضائية، ما يجعله أداة مثالية للهندسة المالية الموازية.

نحو مخرج

الإدارة الجديدة أمام خيارين

البقاء على الموروث: إعادة إنتاج النموذج القديم بأسماء جديدة، مع تغيير الشعارات فقط، ما يعني استمرار هدر الثروة الوطنية وتعزيز الاحتكارات.

الاختراق المؤسسي: فتح ملفات الفساد السابقة كدليل جدية، وإطلاق منصة رقمية شاملة للعقود والموازنات، وإنشاء هيئة نزاهة مستقلة بصلاحيات حقيقية، وإصلاح قانون الاستثمار بإضافة سقف زمني للحوافز وربطها بمعايير أداء.

لن تُبنى سوريا الجديدة على الثقة العمياء، بل على مؤسسات قوية، وقوانين واضحة، وشفافية جارحة تمنع أي فريق من احتكار قرار الشعب. التحول الاقتصادي ليس بأسهل من التحول السياسي، لكنه الطريق الوحيد لضمان ألا تكون سوريا الجديدة مجرد استنساخ لسوريا القديمة.

ما هكذا يا «سعد» يُورَد مجلس الشعب..!

د. حسين مرهج العماش

بمناسبة إعلان استكمال تشكيل مجلس الشعب، فقد وجب علينا أن ندلي بدلونا في هذه المعمعة التي تكاد تشغل القوم حباً وحرباً.

السلطة أصابت الهدف وأخطأت الأسلوب

يا ليتهم لم يسموه مجلس الشعب.

إن تشكيل مجلس حسب رغبة الحكومة هو هدف مشروع، وقد نتفهم مبررات السلطة الانتقالية في إيجاد جسم تشريعي يساعدها، وأسمته مجلس الشعب. وهذه التسمية جانبت الصواب منطقياً وسياسياً وتشريعياً. كان يجوز أن تسميه «مجلس الأعيان» أو «مجلس قيادة المرحلة»، لكنه ليس مجلس شعب، لأنه لم يُنتخب ديمقراطياً. وللأسف، فإن مستشاري الرئيس قد ضللوه وألبسوه ثياباً من خيوط الشمس.

> ليس مجلس شعب، لأنه لم يُنتخب ديمقراطياً. وللأسف، فإن مستشاري الرئيس قد ضللوه وألبسوه ثياباً من خيوط الشمس.

اليوم نكاد نقول بيقين إن الحكومة قد أصابت الهدف، لكنها أخطأت الأسلوب بالتعيين، وزادت الشرخ بينها وبين الشعب. وهذا أشبه ببعض تصرفات المسلمين الذين أحياناً يقيمون الصلاة بلباس «الشورت» على شاطئ البحر. نعم، الأسلوب مهم في تحقيق النية السليمة. ولكن ما نراه أن أسلوب التعيين غير المباشر في مرحلة الثلثين، ثم إتباعه بأسلوب التعيين الرئاسي المباشر للثلث الأخير، قد أهان الناس قولاً وفعلاً، كما أنه أهان الفكر التشريعي عامة. وهذا الأسلوب يشبه ما قاله أخو سعد:

أوردها سعدٌ وهو مُشتملٌ... ما هكذا يا سعدُ تُورَدُ الإبلُ

أي إن سعداً كان يلبس لباساً أنيقاً لا يساعده عند إيراد الإبل الماء، فبقيت الإبل عطشى، مثل الشعب السوري.

لقد ازداد الانقسام الشعبي حدة بين مؤيدي السلطة ومعارضيها، إضافة إلى الانقسام السابق اقتصادياً وسياسياً وأيديولوجياً، حتى داخل الكتل البشرية التي كانت مؤيدة للحكومة، ولا سيما بين العشائر المهمة التي اعتبرت أنها لم تحصل على حصة مناسبة من السلطة، فازداد انتقادها.

المخرج من المأزق

هو في إيجاد مجالس محلية ديمقراطية في كل محافظة.

نعم، في ظل وجود هذا المجلس بتشكيلته الحالية، وما رافق إخراجه من انتقادات وجاذبات مستمرة، فإن ذلك سيؤدي إلى تعميق المأزق بين السلطة والناس. والمخرج من هذا هو أن تبادر الحكومة إلى إصدار مرسوم لإجراء الانتخابات المحلية، أو تقديم مشروع قانون فوري إلى المجلس، حال انعقاده، لإجراء انتخابات ديمقراطية محلية في جميع المحافظات السورية، بوصفها خطوة أولى لامتصاص النقمة وتعميق المشاركة الديمقراطية في الحكم.

على الحكومة الانتقالية أن تستدرك الأمر، وأن تبدأ بخطوات جدية في بناء الدولة، وأولها كيفية إشراك الناس في حكم بلادهم. فالمشاركة لا تعني تشكيل جهاز أمني ضخم وقوات مسلحة كبيرة، بل تعني إشراك الناس في صنع مستقبلهم في وطنهم، قبل أن يكتفوا بالتفرج على مماحكات مجلس «الشعب» المعيَّن من قبل السلطة. فهم يعرفون سلفاً ماذا سيقول هؤلاء، وماذا سيفعلون، وأنهم لن يخرجوا عن طاعة من عيَّنهم.

الاقتصاد السوري.. بين التحديات والإنجازات والمقارنات الإقليمية

د. عصام شيخ الأرض

لم يعد الاقتصاد السوري مجرد مؤشرات رقمية يمكن تتبعها بمعزل عن السياق، بل أصبح انعكاساً مباشراً لتحولات عنيفة أعادت تشكيل بنيته بالكامل. فبعد أكثر من عقد من التفكك الاقتصادي العميق، الانتقال الذي شهدته البلاد من اقتصاد مركزي متحكم به إلى اقتصاد حرب، ثم إلى واقع ما بعد الصراع، يطرح أسئلة مركبة حول طبيعة المرونة المتبقية، وعوامل التعافي المحتملة، وموقع سورية الحقيقي في الخريطة الاقتصادية الإقليمية.

الحديث عن إنجازات في الاقتصاد السوري اليوم لا يعني العودة إلى مستويات ما قبل 2011، بل يشير إلى قدرة محدودة على توليد النشاط الاقتصادي رغم الندرة الحادة في الموارد. بعض القطاعات أظهرت صلابة أكبر من غيرها.

في القطاع الزراعي، رغم تراجع مساحاتها المروية وتضرر سلاسل القيمة، حافظت على حد أدنى من الإنتاج الغذائي للسوق المحلي، معوّضة جزئياً انقطاع سلاسل الاستيراد.

في القطاع الصناعي، برزت أنماط من التكيّف القسري: منشآت صغيرة ومتوسطة انتقلت إلى المناطق الأكثر استقراراً، وتحول بعضها إلى تلبية طلب محلي ضيق، في ظل اقتصاد يعاني من تفكيك سلاسل الإمداد. لكن تبقى هذه النشاطات دون مستوى الكتلة الحرجة القادرة على إطلاق دورة إنتاجية ذاتية الاستدامة، لأنها تفتقر إلى الطاقة والمواد الأولية والتمويل.

الواقع الاقتصادي السوري اليوم لا يُختزل بتراجع سعر الصرف وحده، وإن كان سعر الليرة هو أبرز تجلياته. ما يحدث أعمق من ذلك: إنه تفكك الوظائف الأساسية للنقود. الليرة لم تعد مخزناً موثوقاً للقيمة، ما دفع إلى دولرة فعليّة للمعاملات اليومية، وانتشار المقايضة، وازدواجية الأسعار بين التعاملات الرسمية والسوق الموازية.

التضخم الجامح لا يُعبّر فقط عن ارتفاع الأسعار، بل عن انزياح الاقتصاد إلى نظام تسعير غير رسمي، تتحدد فيه الأسعار بناءً على توقعات سعر الصرف لا على تكاليف الإنتاج. هذا يولّد انعدام يقين مزمن يعطل أي تخطيط استثماري، ويحوّل النشاط الاقتصادي نحو قطاعات ريعية قصيرة الأجل: المضاربة بالعملات، العقارات، وتجارة السلع المدعومة.

في سوق العمل، البطالة ليست مجرد نقص في الوظائف، بل تحوّلت إلى ظاهرة هجرة الكفاءات التي تفرغ الاقتصاد من طبقته المنتجة. غياب فرص العمل اللائق يدفع شرائح واسعة إما إلى القطاع غير النظامي، أو إلى الاعتماد على التحويلات الخارجية التي باتت تمثل رافعة استهلاكية لا إنتاجية، وتزيد من حساسية الاقتصاد للصدمات الخارجية.

اليوم، يقف الاقتصاد السوري على حافة مرحلة جديدة، عنوانها الأساسي أن العودة إلى النموذج القديم مستحيلة، لكن ملامح النموذج البديل لم تتبلور بعد.

من جهة، تعاني الموازنة العامة من عجز متزايد، مع انكماش القاعدة الضريبية وتوسع الاقتصاد غير الرسمي. ومن جهة أخرى، تظل الاستثمارات العامة عاجزة عن تلبية احتياجات إعادة الإعمار التي تقدّرها الأمم المتحدة بأكثر من 250 مليار دولار.

اللافت أن مرحلة ما بعد الصراع لم تُنتج استقراراً نقدياً أو مالياً. فالدولة لا تزال عاجزة عن تقديم الخدمات الأساسية كالكهرباء والوقود بانتظام، ما يبقي تكاليف الإنتاج مرتفعة جداً ويُبعد أي استثمار صناعي جاد. وبدلاً من سياسة إعادة توزيع منظمة، ظهرت معضلة (اقتصاد الكفاف المعمم)، حيث تعتمد غالبية الأسر على تعدد مصادر الدخل غير الثابتة.

الاستثمار الأجنبي الذي تراهن عليه خطط إعادة الإعمار لا يزال محاصراً بين عقوبات قانون قيصر وما شابهه، وبين غياب بيئة قانونية تحمي حقوق الملكية وتضمن آليات شفافة لفض النزاعات التجارية. أما الاستثمار المحلي، فمعظمه متركز في أنشطة المضاربة العقارية أو مشاريع الخدمات الصغيرة.

> الليرة لم تعد مخزناً موثوقاً للقيمة، ما دفع إلى دولرة فعليّة للمعاملات اليومية، وانتشار المقايضة، وازدواجية الأسعار بين التعاملات الرسمية والسوق الموازية.

سورية في السياق الإقليمي

الاقتصاد السوري اليوم لا يختلف فقط في الحجم عن اقتصادات الجوار، بل في بنية النمو نفسها. دول الخليج لا تزال قادرة على تمويل تحولاتها التنموية من الريع النفطي، بينما تفتقر سورية لأي قاعدة تصديرية تناظرها. حتى دول الجوار التي عانت من صراعات، مثل العراق، استطاعت توظيف جزء من عوائدها النفطية لتمويل إعادة إعمار تدريجية.

لكن المقارنة الأكثر دلالة هي مع لبنان والأردن، حيث لكل منها أزماته الهيكلية الخاصة. الفرق الجوهري أن لبنان، رغم انهياره المالي، ما زال يمتلك قطاعاً مصرفياً سابقاً كان قادراً على جذب التدفقات، بينما الأردن يحافظ على حد أدنى من الاستقرار النقدي بفضل التدفقات الخارجية والدعم الدولي المستمر.

أما سورية فتواجه عزلة متعددة الأبعاد: سياسية، مالية، وتكنولوجية، تجعل من التعافي مجرد خروج من القاع وليس لحاقاً بمسار النمو الإقليمي.

يتضح هنا أن المعضلة الاقتصادية السورية ليست فنية فقط، بل تتعلق بنموذج التنمية ذاته. لا يمكن اختزال الحل في جذب رؤوس الأموال أو إعادة بناء البنية التحتية فقط، دون معالجة المشكلات الهيكلية: غياب الثقة بالعملة، تآكل الطبقة الوسطى، انزياح النشاط نحو الريع غير المنتج، وضمور العقد الاجتماعي الاقتصادي.

الأولوية ليست فقط إعادة الإعمار، بل بناء اقتصاد مختلف، يقوم على قاعدة إنتاجية متنوعة، ومؤسسات نقدية ومالية مستقرة، وسيادة قانون تحمي المنافسة والملكية. أما دون ذلك، فسيبقى النشاط الاقتصادي مجرد رد فعل على الأزمات، لا أساساً لتنمية مستدامة.

العلم قبل السلاح..

كيف ترسم سورية الجديدة ملامح جيش المستقبل؟

مصطفى الفرحات

> تسويات مالية مع كبار التجار القدامى تسمح لهم بالاحتفاظ بغالبية ثرواتهم ومغادرة البلاد دون محاسبة.

ليست الجيوش الحديثة مجرد تشكيلات قتالية تمتلك السلاح والعتاد، بل أصبحت مؤسسات علمية متكاملة تُبنى فيها القوة قبل أن تُبنى في ميادين القتال.

ومن هذا المنطلق، يأتي قرار الرئيس أحمد الشرع بإحداث الجامعة الوطنية للعلوم الدفاعية والجامعة السورية للعلوم الأمنية بوصفه محطة مفصلية في مسار بناء الدولة السورية الجديدة، لأنه ينقل المؤسسة العسكرية والأمنية من مرحلة إعادة التنظيم بعد سنوات الحرب إلى مرحلة إنتاج المعرفة العسكرية والأمنية، وصناعة الكفاءات، وتطوير العقيدة القتالية على أسس علمية تواكب تحديات القرن الحادي والعشرين.

لقد أثبتت التجارب الدولية أن الدول التي خرجت من الحروب الكبرى لم تكتف بإعادة بناء الثكنات أو شراء الأسلحة، وإنما أعادت بناء الإنسان العسكري أولاً.

فقد ركزت دول عديدة بعد النزاعات على تطوير مؤسساتها التعليمية العسكرية، وإقامة مراكز أبحاث استراتيجية، وربط الجامعات العسكرية بالتكنولوجيا والصناعة والابتكار، لأن المعركة الحقيقية تبدأ في قاعات الدراسة ومختبرات البحث قبل أن تبدأ في ساحات القتال.

وفي هذا السياق، تبدو الخطوة السورية ذات أهمية استثنائية، لأنها لا تقتصر على إنشاء جامعتين جديدتين، بل تؤسس لفلسفة جديدة في إدارة المؤسسة العسكرية والأمنية.

فجمع الكليات البرية والجوية والبحرية، والمعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا، والمعاهد التقانية العسكرية تحت مظلة أكاديمية واحدة، يحقق التكامل بين التأهيل العسكري، والتعليم الجامعي، والتدريب العملي، والبحث العلمي، بما يخلق بيئة قادرة على تخريج ضباط يمتلكون المعرفة العلمية إلى جانب الكفاءة القيادية والانضباط العسكري.

إن الحروب لم تعد تُحسم فقط بعدد الجنود أو حجم الترسانة العسكرية، بل أصبحت تُحسم بقدرة الجيوش على استثمار التكنولوجيا. فالذكاء الاصطناعي، والطائرات المسيّرة، والحرب الإلكترونية، والأمن السيبراني، وأنظمة القيادة والسيطرة، وتحليل البيانات الضخمة، أصبحت جميعها أدوات أساسية في أي صراع معاصر.

ومن هنا، فإن ربط التعليم العسكري السوري بالعلوم التطبيقية والتكنولوجيا ليس ترفاً أكاديمياً، وإنما ضرورة استراتيجية تفرضها طبيعة التحديات التي تواجهها الدولة السورية اليوم.

فسوريا الجديدة لا تواجه تهديداً واحداً، وإنما مجموعة متشابكة من التحديات الأمنية والعسكرية. وفي مقدمة هذه التحديات يأتي خطر التنظيمات الإرهابية التي تسعى إلى استغلال أي فراغ أمني لإعادة تنظيم صفوفها، وهو ما يفرض وجود مؤسسة عسكرية تمتلك القدرة على الجمع بين العمل الاستخباراتي، والتكنولوجيا، والعمليات الميدانية الدقيقة.

كما تواجه الدولة تحدياً آخر يتمثل في مكافحة شبكات تهريب وتجارة المخدرات، وهي الظاهرة التي تفاقمت بصورة كبيرة خلال عهد المخلوع بشار الأسد، وتحولت إلى مصدر تهديد للأمن الوطني والإقليمي، بعدما ارتبطت بشبكات منظمة عابرة للحدود.

والتعامل مع هذا النوع من الجرائم لم يعد يعتمد على الوسائل التقليدية فقط، بل يحتاج إلى كوادر أمنية متخصصة في التحليل الجنائي، والاستخبارات المالية، والتقنيات الرقمية، والتعاون الدولي، وهو ما يجعل إنشاء الجامعة السورية للعلوم الأمنية استثماراً مباشراً في بناء هذا النوع من القدرات.

ويضاف إلى ذلك تحدي استكمال توحيد البلاد تحت سلطة الدولة، وترسيخ مبدأ احتكار الدولة للسلاح باعتباره أحد أهم أسس الاستقرار، فالتجارب الإقليمية أثبتت أن وجود أي سلاح خارج إطار المؤسسات الرسمية يؤدي إلى تعدد مراكز القرار الأمني، وإضعاف هيبة الدولة، وخلق ثغرات تستغلها التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة والقوى الخارجية.

ومن هنا، فإن بناء مؤسسة عسكرية احترافية ذات تأهيل علمي متقدم يمثل أحد الضمانات الأساسية لترسيخ هذا المبدأ وتعزيز ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة.

ولا يمكن إغفال التحديات الخارجية، وفي مقدمتها الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي السورية في ظل حكومة بنيامين نتنياهو، والتي باتت تشكل اختباراً دائماً لقدرة الدولة على حماية سيادتها.

ومهما اختلفت طبيعة أدوات الرد التي تقررها القيادة السورية، فإن امتلاك مؤسسة عسكرية تعتمد على التخطيط العلمي، والبحث، والتكنولوجيا، والقيادات المؤهلة، يمنح الدولة قدرة أكبر على بناء خياراتها الدفاعية بصورة مدروسة ومستدامة.

إن ما يلفت الانتباه في المشروع السوري الجديد أنه لا يركز فقط على التعليم النظامي، بل يؤسس أيضاً لثقافة البحث العلمي العسكري.

ففي الجيوش المتقدمة، لا يُنظر إلى الجامعات العسكرية على أنها مؤسسات تمنح الشهادات، وإنما باعتبارها مصانع للأفكار، ومنصات لتطوير العقيدة العسكرية، وإنتاج الحلول التقنية، ودراسة التهديدات المستقبلية، وهذا ما تحتاجه سوريا في المرحلة المقبلة، حيث تتغير طبيعة المخاطر بوتيرة متسارعة، من الهجمات السيبرانية إلى الطائرات المسيّرة منخفضة الكلفة، ومن حروب المعلومات إلى الذكاء الاصطناعي العسكري.

كما أن إعادة هيكلة التعليم العسكري من مرحلة التأهيل الأساسي وحتى الدراسات العليا تعني أن الضابط السوري لن يتوقف عند حدود التدريب الأولي، بل سيكون أمام مسار مهني وأكاديمي متكامل يواكب تطوره الوظيفي، ويضمن استمرار تحديث معارفه وقدراته طوال سنوات الخدمة، وهذه إحدى السمات الأساسية للجيوش الاحترافية في العالم، حيث أصبح التعلم المستمر جزءاً من العقيدة المؤسسية.

والأهمية الحقيقية لهذه الخطوة أنها تأتي في توقيت تنتقل فيه سوريا من مرحلة إدارة آثار الحرب إلى مرحلة بناء مؤسسات الدولة الحديثة، فبعد سنوات طويلة استنزفت القدرات البشرية والمادية، أصبح الاستثمار في الإنسان هو الاستثمار الأكثر جدوى، لأن المؤسسة العسكرية القوية لا تُقاس فقط بما تمتلكه من معدات، بل بما تمتلكه من عقول قادرة على تشغيل هذه المعدات، وتطويرها، واتخاذ القرار الصحيح في أصعب الظروف.

إن بناء جامعات دفاعية وأمنية حديثة ليس مشروعاً تعليمياً فحسب، بل هو إعلان عن رؤية استراتيجية تعتبر أن أمن الدولة يبدأ من المعرفة، وأن السيادة الوطنية لا تُحمى بالسلاح وحده، بل بالعلم والانضباط والاحتراف.

وإذا نجحت هذه المؤسسات في تحقيق الأهداف التي أُنشئت من أجلها، فإنها ستكون إحدى أهم الركائز التي يستند إليها مشروع الدولة السورية الجديدة، ليس فقط في بناء جيش أكثر كفاءة، وإنما في ترسيخ نموذج مؤسساتي يجعل العلم والتكنولوجيا والبحث أساساً للقوة الوطنية، ويؤهل سوريا لمواجهة تحديات المستقبل.

السوريون في ألمانيا:
الجيل الجديد بين الجذور والهوية الجديدة (5/3)

خالد المحمد

إذا كانت رحلة الجيل الأول من السوريين في ألمانيا قد بدأت بسؤال النجاة، فإن الجيل الجديد يواجه سؤالاً مختلفاً وأكثر عمقاً:

كيف أبني هويتي داخل مجتمع جديد، دون أن أفقد صلتي بجذوري؟

بعد أكثر من عقد على وصول السوريين إلى ألمانيا، لم تعد الحكاية مرتبطة فقط باللجوء والإقامة والاستقرار، بل أصبحت مرتبطة بجيل كامل نشأ بين لغتين، وثقافتين، وتجربتين مختلفتين في فهم العالم.

خلف أرقام الطلاب في المدارس والجامعات، وخلف آلاف الشباب الذين دخلوا التدريب المهني وسوق العمل، توجد قصة إنسانية أكبر: أطفال تشكل وعيهم داخل البيئة الألمانية، وشباب يحاولون بناء مستقبلهم بين ذاكرة وطن وتجربة جديدة للحياة.

ومن خلال عمله في مرافقة اللاجئين والمهاجرين وطلاب التدريب المهني المزدوج، يرى بشير علي، المرشد التربوي والباحث في قضايا الهجرة والاندماج، أن فهم واقع الجيل السوري الجديد في ألمانيا يبدأ من التمييز بين تجربتين مختلفتين.

فالفئة الأولى هي التي وصلت إلى ألمانيا قبل سن الثامنة عشرة ودخلت المدارس الألمانية، أما الفئة الثانية فهي التي وصلت بعد هذا العمر، بعدما كان جزء أكبر من شخصيتها قد تشكل داخل المجتمع السوري.

هذا الاختلاف في عمر الوصول كان عاملاً أساسياً في طريقة تشكل الهوية والانتماء.

بالنسبة للأطفال واليافعين الذين دخلوا المدارس الألمانية، وخاصة من بدأوا تعليمهم منذ المرحلة الابتدائية، أصبحت المدرسة واللغة والبيئة الاجتماعية المحيطة عناصر رئيسية في تشكيل حياتهم اليومية.

فالمدرسة ليست فقط مكاناً للتعلم، بل هي البيئة التي تتكون فيها العلاقات الاجتماعية، وتتطور اللغة، ويتشكل جزء كبير من فهم المجتمع الجديد.

ويشير بشير علي إلى أن تأثير هذه البيئة يظهر بوضوح داخل بعض الأسر السورية، حيث يلاحظ أن بعض الأبناء يتحدثون مع بعضهم داخل المنزل باللغة الألمانية، وهو ما يعكس قوة حضور المدرسة والأصدقاء والمحيط الاجتماعي في تشكيل شخصية هذا الجيل.

لكن هذا الاندماج يطرح سؤالاً أساسياً:

هل يعني الاقتراب من المجتمع الألماني فقدان العلاقة مع الجذور؟

يرى علي أن التحدي الحقيقي ليس في اندماج الجيل الجديد، بل في ألا يتحول هذا الاندماج إلى قطيعة مع اللغة العربية والذاكرة الثقافية.

فالجيل الذي نشأ داخل المدارس الألمانية سيكون بطبيعته أكثر ارتباطاً بالمجتمع الذي يعيش فيه، وهذا أمر طبيعي، لكن الحفاظ على الجذور يبقى عنصراً مهماً في بناء شخصية متوازنة.

> الشباب الذين وصلوا إلى ألمانيا بعد سن الثامنة عشرة، غالباً تكون علاقتهم بالهوية السورية أكثر وضوحاً لأن جزءاً أكبر من حياتهم تشكل داخل المجتمع السوري

أما الشباب الذين وصلوا إلى ألمانيا بعد سن الثامنة عشرة، فغالباً تكون علاقتهم بالهوية السورية أكثر وضوحاً، لأن جزءاً أكبر من حياتهم تشكل داخل المجتمع السوري، ويحملون ذاكرة وتجارب مرتبطة به.

لكنهم في الوقت نفسه أمام طريق مختلف لبناء المستقبل؛ طريق يمر عبر تعلم اللغة، والدراسة، والتدريب المهني، والعمل.

فهذه الأدوات لا تمنحهم فقط فرصة مهنية واقتصادية، بل تساعدهم أيضاً على فهم المجتمع الجديد وبناء موقع داخله، والانتقال من مرحلة الوصول إلى مرحلة المشاركة.

ويرى علي أن الهوية المتوازنة تصبح ممكنة عندما لا يتم تقديم الهوية السورية والاندماج في ألمانيا كأنهما أمران متناقضان.

فالانتماء إلى الجذور لا يمنع المشاركة في المجتمع الجديد، كما أن الاندماج لا يعني التخلي عن الماضي.

وتظهر ملامح هذا الجيل أيضاً في حضوره داخل مؤسسات التعليم والتأهيل.

فحتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2025، بلغ عدد السوريين تحت سن الثامنة عشرة أكثر من 305 آلاف شخص، من دون احتساب من حصلوا على الجنسية الألمانية.

كما بلغ عدد الطلاب السوريين في الجامعات الألمانية حتى نهاية آب/أغسطس 2025 نحو 21 ألف طالب، إضافة إلى حوالي 7 آلاف شخص في التدريب المهني، أيضاً من دون احتساب المجنسين.

هذه الأرقام لا تعكس فقط حجم وجود جيل جديد، بل تشير إلى تشكل طاقات بشرية ستكون جزءاً من مستقبل المجتمع الألماني.

لكن بناء الهوية المتوازنة لا يحدث تلقائياً، وهنا يأتي دور الأسرة والمدرسة والمؤسسات.

فالأسرة تبقى المساحة الأولى للحفاظ على اللغة العربية والذاكرة الثقافية والانتماء، لكنها مطالبة في الوقت نفسه بمساعدة الأبناء على فهم المجتمع الذي يعيشون فيه، لا عزلهم عنه.

فاللغة والجذور يمكن أن تكون مصدر قوة عندما ترافقها القدرة على التواصل والانفتاح.

أما المدرسة، فدورها يتجاوز تعليم اللغة الألمانية. فهي بوابة الاندماج الأولى، ومكان بناء العلاقات، واكتساب المهارات، وفتح الطريق أمام التعليم والتدريب والعمل، مع ضرورة احترام الخلفيات الثقافية للطلاب وعدم التعامل معها كعائق.

أما المؤسسات، سواء الألمانية أو السورية والعربية، فلها دور مهم في تقديم الإرشاد التربوي والمهني، وخلق مساحات آمنة للشباب تساعدهم على فهم هويتهم، واتخاذ قراراتهم، وبناء مستقبلهم بثقة.

بعد سنوات من الهجرة، لم يعد السؤال فقط:

كيف وصل السوريون إلى ألمانيا؟

بل أصبح:

كيف سيتشكل الإنسان السوري الجديد في ألمانيا؟

فهذا الجيل قد يكون أول جيل سوري واسع يبني حياته خارج سوريا منذ الطفولة، ويحمل فرصة لتحويل تجربة العيش بين ثقافتين إلى مصدر قوة لا إلى حالة انقسام.

وفي النهاية، فإن مستقبل هذه التجربة لن تحدده القوانين وحدها، بل ستحدده قدرة الأسرة والمدرسة والمؤسسات على دعم جيل يستطيع أن ينتمي إلى مكانين، دون أن يشعر أنه ممزق بينهما.

ج1

حين تتحول أزمة النواب إلى أزمة مؤسسات
لماذا لا تكفي الانتخابات وحدها لبناء برلمان سوري؟

مرعي الرمضان

مع اكتمال تشكيل مجلس الشعب السوري الجديد بإعلان الثلث المعيَّن رئاسياً، دخلت البلاد مرحلة سياسية جديدة يُفترض أن تؤسس لأول تجربة برلمانية في مرحلة ما بعد سقوط النظام السابق. غير أن الطريق إلى الجلسة الافتتاحية للمجلس لم يخلُ من مؤشرات مبكرة على حجم التحديات التي تواجه هذه التجربة؛ فقد تأجل انعقادها وسط تفسيرات متباينة تراوحت بين اعتبارات تنظيمية وأمنية وسياسية، وتزامن ذلك مع نقاشات حول توزيع المواقع القيادية داخل المجلس، في مشهد يعكس طبيعة التنافس المتوقع في مرحلة انتقالية تعيد فيها سوريا بناء مؤسساتها السياسية بعد عقود من الحكم السلطوي.

وبالتوازي مع ذلك، لم يتوقف الجدل حول تركيبة المجلس نفسه. ففي دير الزور، تركزت الانتقادات على أن النواب العشرة الذين أفرزتهم الهيئات الناخبة جاؤوا جميعاً من الريف، وأن عدداً منهم لا يملك سجلاً عاماً معروفاً في العمل السياسي أو التشريعي. وفي الرقة، ظهرت مؤشرات على بداية تراجع الاصطفافات القبلية التقليدية، مع محاولات بعض اللجان الانتخابية الفرعية كسر احتكار الحشد العددي. أما في دمشق وحلب، فقد انصرف الاهتمام إلى التنافس على رئاسة المجلس وبقية المواقع القيادية، بما كشف عن بروز توازنات سياسية جديدة داخل المؤسسة الوليدة.

وعلى الرغم من اختلاف هذه الوقائع، فإنها جميعاً تشير إلى سؤال واحد يتجاوز الأشخاص والنتائج الانتخابية: هل تكمن المشكلة في هوية النواب الذين وصلوا إلى البرلمان، أم في التصميم المؤسسي لبرلمان يُطلب منه أن يؤدي وظائف متباينة لا تستطيع مؤسسة واحدة حملها بكفاءة؟ ومن هذا السؤال تنطلق هذه المقالة.

لماذا يفشل حل الإقصاء؟

الفكرة الشائعة عند قراءة هذا المشهد هي أن المشكلة في «الأشخاص». لكن هذه القراءة تُخطئ الهدف. المشكلة ليست فيمن فاز، بل في أن مؤسسة واحدة - مجلس الشعب - مطالبة بأن تؤدي في آن واحد وظيفتين مختلفتين جوهرياً: أن تكون صوت المواطنة الفردية المتساوية، وأن تكون في الوقت نفسه وعاءً لاحتواء التوازنات الاجتماعية التي تحكم الحياة اليومية لملايين السوريين.

> سوريا اليوم ليست مجتمعاً عشائرياً فحسب؛ فيها أيضاً نقابات مهنية، ورجال أعمال، وأكاديميون، وشخصيات مدينيه تاريخية، وقيادات مجتمع مدني.

هذا الجمع بين الوظيفتين يولّد تعارضاً مؤسسياً حقيقياً: عندما يكون المقعد التشريعي نفسه هو أداة التشريع الوطني وأداة تمثيل البنى الاجتماعية المحلية، تصبح معايير الفوز مختلفة جذرياً. الكفاءة البرامجية والخبرة التشريعية تتنافس مع الوجاهة الاجتماعية والقدرة على حشد الأصوات التقليدية. فغالباً ما تنتصر الأخيرة - لأن الحشد الاجتماعي يمتلك شبكات تعبئة جاهزة، بينما تحتاج البرامج السياسية إلى زمن أطول لبناء الثقة الانتخابية. وهذا ليس خطأ فردياً، بل نتيجة بنيوية لتحميل مؤسسة واحدة وظيفتين متعارضتين.

الثنائية الحقيقية: الوجاهة الاجتماعية والكفاءة المؤسسية

الاستجابة الأولى التي يقترحها كثيرون هي المواجهة المباشرة: تجريم «الاصطفاف العشائري»، أو حظر الترشح بأي غطاء اجتماعي تقليدي. لكن التجربة السورية نفسها، وقبلها تجارب إقليمية مشابهة، تُظهر أن هذا الحظر لا يُلغي الظاهرة، بل ينقلها إلى قنوات أقل شفافية. حين تُمنع «الفرعيات» والتصفيات القبلية المسبقة من العمل علناً، فإنها غالباً لا تختفي، بل تنتقل إلى غرف مغلقة يصعب رصدها أو مساءلتها.

والحقيقة أن الثنائية التي نتحدث عنها ليست "عشائر في مواجهة مثقفين". فسوريا اليوم ليست مجتمعاً عشائرياً فحسب؛ فيها أيضاً نقابات مهنية، ورجال أعمال، وأكاديميون، وشخصيات مدينيه تاريخية، وقيادات مجتمع مدني. الثنائية الأدق هي بين الوجاهة الاجتماعية - أي كل نفوذ يستمد شرعيته من الانتماء والوراثة والحضور المجتمعي المتراكم - والكفاءة الوظيفية التي تحتاجها الدولة في التشريع والتنمية. وحين تتنافس هاتان القوتان على المقعد التشريعي نفسه، فإن إحداهما - غالباً الأكثر تنظيماً على الأرض - تحسم المعركة قبل صندوق الاقتراع.

إصلاح قانون الانتخابات... هل يكفي؟

قد يُقال إن الحل أبسط من ذلك: عدّل قانون الانتخابات، اعتمد قوائم نسبية أو دوائر أصغر، وستُحل المشكلة تلقائياً. لكن هذه الإصلاحات، رغم فائدتها الجزئية، تبقى محصورة داخل مؤسسة واحدة مطالبة بأداء وظيفتين متعارضتين في آن. تجربة الأردن مع «الدوائر الافتراضية» عام 2010 مثال كاشف: أعيد تقسيم الدوائر الكبرى إلى دوائر غير مرتبطة بمكان سكن الناخبين، أملاً في كسر الاصطفافات التقليدية عبر تفتيت كتلها الجغرافية. لكن النتيجة، بحسب ما رصدته تحليلات سياسية عديدة، كانت أن الهندسة الجديدة للدوائر ساهمت في إعادة إنتاج تفاهمات محلية بين المرشحين الأقوى - ومعظمهم مدعومون بنفوذ محلي راسخ - بدل أن تخلق تنافساً برامجياً جديداً، فتحولت الهندسة الانتخابية من أداة كسر احتكار إلى أداة تقاسم نفوذ جديدة بين نفس الفاعلين. الهندسة داخل مؤسسة واحدة تُعيد توزيع نفس اللعبة، لا تُغيّر قواعدها.

الخاتمة الانتقالية

بعد كل هذا الجدل، قد يكون السؤال الذي شغل السوريين قد وُضع في المكان الخطأ. فالمشكلة ليست كيف نأتي بنواب أفضل، بل كيف نبني برلماناً يجعل وصول الأكفأ أكثر احتمالاً، ويمنح في الوقت نفسه المجتمع قنواتٍ مؤسسية للتعبير عن تنوعه من دون أن تتحول المنافسة الاجتماعية إلى بديلٍ عن المنافسة السياسية.

وحين تُحمَّل مؤسسة واحدة وظائف متباينة، يصبح الخلاف على الأشخاص نتيجة طبيعية، مهما تبدلت الأسماء أو تغير قانون الانتخابات. لذلك، فإن أي إصلاح حقيقي لا يبدأ من إعادة ترتيب المقاعد، بل من إعادة التفكير في تصميم المؤسسة نفسها، وفي توزيع وظائفها بما ينسجم مع طبيعة المجتمع والدولة معاً.

ومن هنا يبرز سؤال أكثر عمقاً من الجدل الدائر اليوم: إذا كان الخلل في بنية البرلمان لا في أعضائه، فكيف يمكن إعادة تصميمه بحيث يوازن بين التمثيل الشعبي والخبرة المؤسسية، من دون الوقوع في المحاصصة أو إعادة إنتاج مراكز نفوذ جديدة؟

وهذا هو السؤال الذي تحاول المقالة الثانية الإجابة عنه.

«وتبقى حزازات النفوس...»*

زيدان عبد الملك

> تذكّرتُ مظهر ذلك الفتى، ورغم صغر سنه خدعني بمعسول الكلام فصدّقته، لا بدّ أنّهم درّبوه جيداً، وأعطوه موسى مسمومة...

حميدة.. تعالي يابنتي

دخلتُ ... فنهضَ فارداً ذراعيه... أسرعتُ نحوه وعانقته... صرختُ... أفلتَ منها وولى مسرعاً تاركاً الخنجر مغروساً في أحشائها. انحنتْ متألمة وهي تقبض على وديعته، وراح الدم يلوّث ثيابها، فتقدّمتُ ونزعتُه، تراخت رجلاها وركعت... فحملتها إلى المشفى وهي تنزف. وولدها يسألني: إنّها أخته، فلماذا يريد قتلها؟

في غرفة الإسعاف أفاد الطبيب أن الطعنة أصابت الشريان الأبهر البطني، ومزّقت الأمعاء. وفاقدة الوعي نقولها إلى جناح العمليات، ثم إلى العناية الفائقة. ونحن خلف الزجاج بدت الخراطيم موصولة بساعديها، وإشارة من صدرها بالكاد تنمّ عن بطء تنفّسها. همس: هل ستعيش...؟

تراءتْ لي عندما جاءت مستجيرة تطلب الحماية بعد أن رجعت هاربة وأخريات من اغتصبوهنّ. ذليلة ودامعة جلست تحكي قصتها. خمسة مسلحين خلعوا الباب، واقتحموا وحوشاً، حاول زوجي أن يقاومهم فقتلوه، وحزّوا رأسه أمامي وأنا أحضن طفلي؛ كي لا يرى ما يفعلون... فتّشوا البيت.. اختطفوا ابني من بين يدي ورموه فوق جثة والده، واقتادوني إلى معسكرهم.

أربع نساء وطفلة لا تتجاوز الحادية عشرة عرّونا... واغْتُصبْنا بلا رحمة. الصغيرة تخضّبت... ونازفة ارتقت روحها إلى بارئها. أمّا الحامل فأجهضت وكادت تفارق الحياة.

تناوبوا... بخسة. رائحتهم تزكم الأنوف، وكانوا أشدّ قذارة من خنازير غادرت حظيرتها تواً، ولمّا سنحت لنا الفرصة إثر هجوم عليهم هربنا هائمات... أرشدني رجل وزوجه إلى طريق ضيعتي. انتظرت حلول المساء وتسلّلت عبر زقاق إلى المنزل، وجدته خاوياً حيث تخيّم الظلمة، ويطبق عليه السكون. قصدت جارتي وابنة عمّي التي أخبرتني أن فلذة كبدي عند جدّه لأبيه، وإنْ رأوني ستكون نهايتي فلجأت إليك...

تذكّرتُ مظهر ذلك الفتى، ورغم صغر سنه خدعني بمعسول الكلام فصدّقته، لا بدّ أنّهم درّبوه جيداً، وأعطوه موسى مسمومة... التهب الجرح ولم ينفع الترياق فقضت... وكالعادة نال الجاني حكماً مخفّفاً فهو مازال حدثاً قاصراً، ومخدوعاً.

تقضّت الأيام... والمقروص لم ينسَ... وأنهى المحكوم عليه سجنه، وشبّ صغيرها محروماً من حنانها، فقرر أن يبارك إلى خاله... طوّقه... وتشمّم عطره... ربّت على كتفه مهنئاً... استل سكينه وطعنه في نحره، خضّها بقوة فشخب الأحمر قانياً... أتذكرُ تلك... التي أهديتها لأمّي؟! شهق... تمايل... استرخى جسده، وتداعى مضرجاً...

* زفر بن الحارث الكلابي

النزيف الصامت..

لين إياد الأفغاني

سقط الرأسُ أخيراً بعد طولِ صمود، ولم يكن السقوطُ مدوياً، بل كان هادئاً كأنفاسِ الفجرِ الأخيرة.

على تلك الطاولةِ الخشبيةِ الباردة، استراحَ التعبُ الذي رافقَهُ لسنوات، وتدفقَ كلُّ ما كان يكبتهُ في داخله دفعةً واحدة، ليرسمَ على السطحِ الأبيضِ لوحةً قاسيةً من الوجعِ القاني.

القميصُ الأزرق الذي شهدَ أياماً طويلةً من الكفاحِ والركضِ خلفَ لقمةِ العيش، تشبّعَ اليومَ بوجعٍ من نوعٍ آخر. لم يعد الجسدُ يقوى على حملِ تلك النظّارةِ المعلقة، ولا على إسنادِ اليدين اللتين طالما حفرتا في الصخر. كلُّ شيءٍ هنا توقفَ فجأة، وبقيت السكينةُ الموحشةُ تلفُّ المكان، لتعلنَ أن الاستسلامَ أحياناً ليس اختياراً، بل هو ثمنٌ باهظٌ تدفعهُ الروحُ عندما تفيضُ جراحُها وتأبى أن تظلَّ خفية.

لقاء بنسختي القديمة...

لو قدر لي أن أكسر جدار الزمن وألتقي بنسختي القديمة، فلن أحمل معي نصائح ذكية ولا خارطة طريق للمستقبل، بل سأكتفي بنظرة طويلة صامتة، ثم أرجّل هذه الكلمات:

قف مكانك ولا ترتبك، أنا لست غريباً، أنا أنت بعد أن غربلتنا الأيام.

انظر إلى يديك الخاليتين الآن، ولا تحزن على ما سقط منهما، فكل ما خسرتَه في الطريق كان حملاً زائداً يمنعك من الركض. تلك الخيبات التي تظنها نهاية العالم ليست سوى قشور تتساقط لينمو تحتها جلدك الحقيقي، الأقوى والأصلب.

كفّ عن محاولة إبهار الجميع، ولا تستنزف نورك لتضيء عتمة من لا يرى. نم غرير العين؛ فالأبواب التي أغلقتَ في وجهك بقسوة، كانت تحميك من طرقات لا تشبهك، والمعارك التي خسرتها كانت ثمن الحكمة التي أقف بها أمامك اليوم.

لا تستعجل الخطوات، ولا تخف من الضياع، فكل منعطف خاطئ سلكته كان يقودك إليّ، وكل دمعة حبستها صاغت هذه الابتسامة الهادئة على وجهي الآن.

أنتِ بخير، وستكون بخير، فقط تنفسي.. وعشِ اللحظةَ كما هي.

شعار كروي كاريكتير مرفق بنفس الاسم

باتت لقمة العيش في بلادنا تحتاج إلى دراسة جدوى اقتصادية وخطة خمسية: فالراتب صار مثل الشهاب العابر في سماء تموز... يمرّ بسرعة في أول الشهر ثم يختفي في ثقب الفواتير الأسود! المواطن أصبح يشتري الفواكه بالحبة، والزيت بالملعقة، والليمون بـ «العصرة»! وبما أننا في ختام المونديال، صرنا نعيش بشعار كروي: "المهم المشاركة... بالبقاء على قيد الحياة." والحمد لله... الشبع بالنيّة!

مسلسل تركي

أزمة البنزين في بلادنا تحوّلت من مشكلة خدمية مؤقتة إلى طقس اجتماعي دوري. يعود إلينا بانتظام أكبر من فصول السنة الأربعة. بمجرد أن ينتشر «خبر كاذب» أو قرار بتعديل سعر المحروقات، يستنفر الشعب فوراً، وتتحول الشوارع المؤدية للمحطات إلى مواقف سيارات مفتوحة؛ حيث ينام السائقون في سياراتهم لليالٍ بطولها. لا بل إن الكثيرين ينتقلون بسياراتهم لعشرات الكيلومترات لأنهم سمعوا: "إنو في كازية عم تعبي وما عليها زحمة."

طوابير تمتد أحياناً لكيلومتر من «النطرة»، حتى صار المكان للتعارف والتجارة ومناقشة العلاقات الدولية؛ تُعقد فيه جلسات حوار وتحليلات استراتيجية وعسكرية واقتصادية، ويتبادل فيه المواطنون النصائح حول كيفية "توفير قطرة الوقود"، وكأنهم يملكون معامل تكرير خاصة. والمضحك أنك عندما تصل أخيراً إلى الخرطوم السحري قد تكتشف - على ذمة العامل - أن الخزانات فاضية، فتغادر المحطة راكضاً صوب الطابور القادم! التبريرات الرسمية لم تعد تشيع الطمأنينة. وإذا سألت عامل المضخة عن موعد انتهاء هذه الأزمة الأزلية، سيهزّ كتفيه ببرود ويقول بخبث: «الأزمة ما بتنتهي... الأزمة بس بتاخد استراحة محارب، ليقدر السائق يروح يغير زيت المحرك ويرجع يصفّ بالطابور من جديد»!.

شو النفع كاريكتير مرفق بنفس الاسم

تداول الشعوب مصطلحات تحمل حكمة أو عبرة تُسرد في سياق حديث أو حوار. وما لفت انتباهي عبارة: «خبي قرشك الأبيض ليومك الأسود». هذا المثل الذي يحمل فكراً اقتصادياً ودلالات مهمة للمستقبل، لم يعد ذا جدوى، أو أصبح منتهياً الصلاحية ويجب سحبه من التداول؛ فالعالم، لكثرة ما يحدث فيه من مآسي وكوارث، أصبح بلون أسود قاتم في كل أيامه. وجاءت الأزمات الاقتصادية لتأكل الأخضر واليابس... والملايين وليس القروش. لم يبقَ للإنسان شيء من هذه الحكم سوى أن "يخبي نفسه" قسرياً وسط ذلك اللون القاتم، لأن كل أيامه سوداء. فماذا سينفع القرش الأبيض... فيما لو وجد؟

على هامان يافرعون

اعتاد أحد الأطباء أن يتقاضى 1000 بالعملة الجديدة عن الفحص الأول، و250 عن الفحص الثاني، تلك العادة ذاعت بين الناس وأصبحت مثلاً يتداولونه إلى أن جاءه مريض ماكر و(حربوق) لم يسبق للطبيب أن فحصه، فلما دخل عليه بادره بقوله: إن الدواء الذي وصفته لي في الزيارة الأولى لم يشفني؟ ففطن الطبيب إلى مايرمي إليه، ولكنه تجاهل، ومضى يتحسس جسده وأعضاءه ثم قال له: إنك أحسن حالاً مما رأيتك عليه قبلاً، ثابر على الدواء الذي وصفته لك في المرة السابقة..

أسئلة وأجوبة حمقاء

أحياناً نقف عند تساؤلات وعبارات نعتبرها من الحماقة بمكان، لكنها بالمقابل تدعونا للتأمل مليّاً في الإجابة عنها. فعلى سبيل المثال:

بطيخ لا يحتوي على بذر... والسؤال: كيف قاموا بزراعته؟

الجري والركض باتجاه الأمام يساعدان على تخفيف الوزن... والسؤال: لو ركضنا للخلف، هل يزداد الوزن؟

المولات تضع لافتات «نفتح 24 ساعة»... والسؤال: إذاً لماذا توضع الأقفال الحديدية والإلكترونية على الأبواب؟

وضع إشارة "ممنوع المشي أو الجلوس على الحشيش" داخل الحدائق... والسؤال: كيف تم وضعها إذاً؟ قد تطول الأسئلة لتُظهر أنه، وبرغم حماقة البحث فيها، إلا أنها تدعو للتفكير لأنها تطرح منطقاً... لكن ربما أحمقاً.

كلام رصاص

نضال خليل

بوست مسموم

كائناتٌ افتراضية، وصورةُ بروفايل، وعنوانُ صفحةٍ جذّاب... هو رأسمالها. لا تظهر في ضوء النهار، بل تقتات على نشر الشائعات وبثّ سموم التحريض والفتنة. هؤلاء حوّلوا الفضاء الرقمي من وسيلة تواصل إلى حلبة مصارعة؛ خلف شاشات اللابتوب أو الموبايل، أصابعٌ بأظافر حادّة تغرس سمّ حروفها في لوحة المفاتيح.

إنهم خفافيش السوشال ميديا، المستعينون بجيوش إلكترونية من الحسابات الوهمية التي تتقن العزف على أوتار الخوف والغرائز، تحت شعار: "اكذب واكذب»، حتى يصدقك الناس»!

المفارقة العبقرية أن هؤلاء المحرّضين يرتدون ثوب «الوعي والوطنية» والتباكي على حقوق العباد، وفي وضعنا اليوم يلعبون على مصطلحات الأقليات والأكثرية التي تطرب لها آذان شرائح ليست قليلة، فتنقاد لتعكير المزاج الشعبي، ويصبح لسان حال الناس: "شو صاير عندكون؟ صحيح متل ما سمعنا؟" وتضيع الطاسة، وتسود حالة غليان، خاصة أن الذكاء الاصطناعي، مع قليل من الفهم بتقنياته، ينتج صوراً وفيديوهات تجعلك تصدّق فتشارك وتنقل، كثيراً ما يكون ذلك بشكل عفوي، ظناً منك أنك "عم تعمل منيح"أو تحذّر الآخرين. رغم أن المتابع للمنصات عبر سنوات لديه قناعة أن كثيراً مما يُنشر إمّا مفبرك أو "مبهّر" بكل أنواع البهارات، رغم وجود بعض الأخبار الصحيحة. فإذا رأيت منشوراً يقطر حقداً وتحريضاً، لا تكن وقوداً لمعركتهم الوهمية؛ لأن هؤلاء الخفافيش، ومن باتوا يضعون أنفسهم بوظيفة "إعلاميين"، لا يبنون وطناً... بل يبيعون الوهم والخراب.

وتذكّر دائماً لتريح راسك: كبسة زر (بلوك) واحدة... بيرجع الخفّاش لمغارته الإلكترونية، وبتنضف الشاشة والبلد "فرد مرة"!

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة
www.ninarpress.net
العدد 37 الأحد 12 تموز 2026

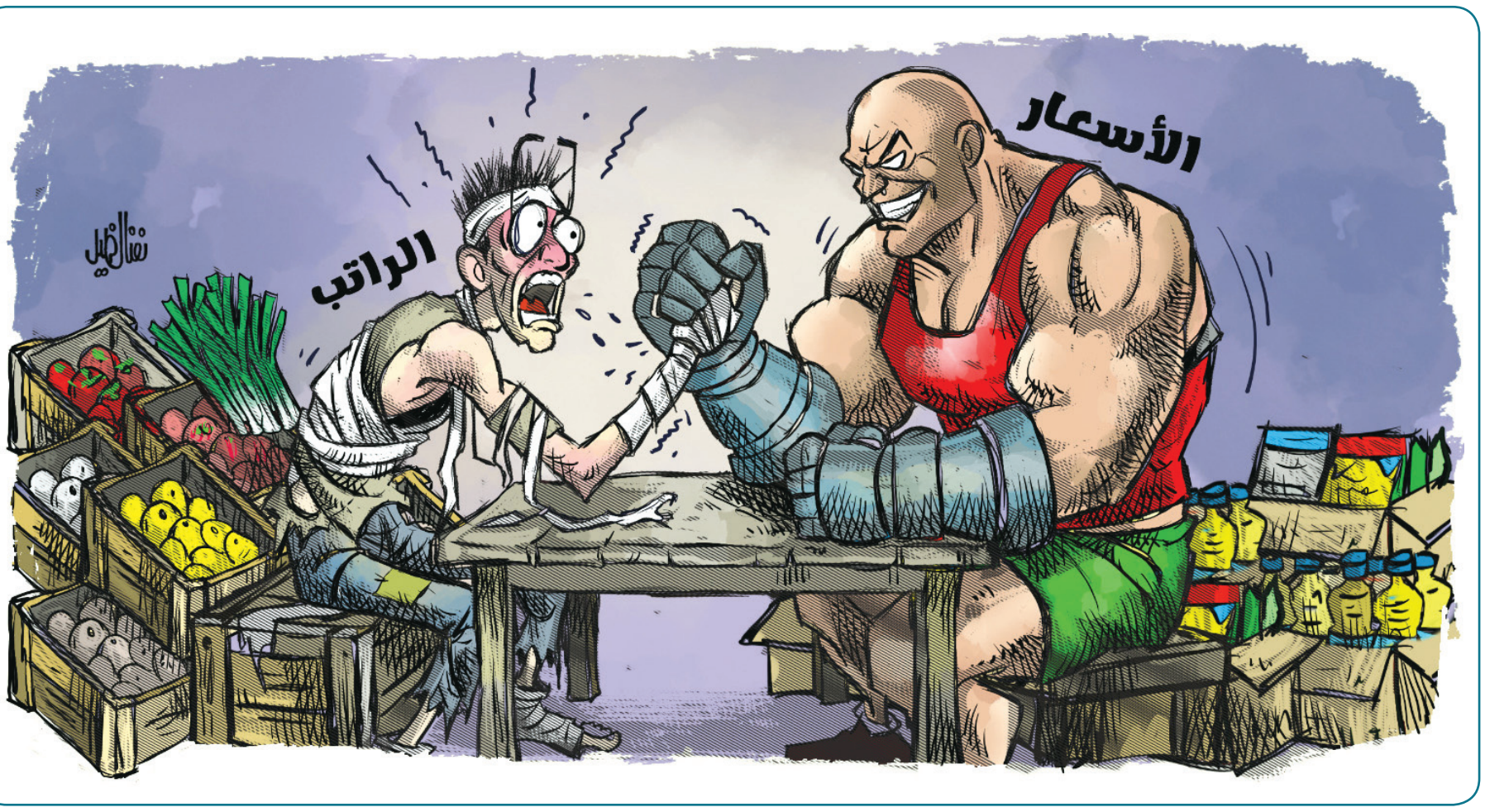

تحذير من مخاطر صحية غير متوقعة للنوم مع حيوانك الأليف

يعدّ السماح للحيوان الأليف بالنوم في السرير عادةً شائعة تعكس لدى كثيرين شعوراً بالألفة والدعم النفسي. لكنها في الوقت نفسه تثير نقاشاً واسعاً بين من يعتبرونها مصدر راحة، ومن يحذرون من آثارها الصحية المحتملة. ويرى خبراء طب النوم والطب البيطري أن تأثير هذه العادة ليس واحداً للجميع، بل يتغير تبعاً للحالة الصحية للشخص، وطبيعة الحيوان، ومدى نظافة بيئة النوم. وتوضح شيلبي هاريس، أخصائية علم نفس النوم، أن وجود الحيوان الأليف قد يكون عاملاً إيجابياً لبعض الأشخاص، يمنحهم شعوراً بالطمأنينة، بينما قد يسبب اضطرابات نوم لآخرين، ما يجعل تقييم كل حالة أمراً ضرورياً. وتشير إلى أن كثيراً من المرضى يفترضون أن المختص سيطلب منهم إبعاد الحيوان عن السرير، لكن الأمر أكثر تعقيداً، إذ لا يشكل وجود الحيوان مشكلة للجميع، إلا إذا ثبت أنه سبب مباشر لاضطراب النوم. وتدعم البيانات هذا الانتشار؛ إذ أظهر استطلاع أميركي عام 2022 أن نحو نصف البالغين ينامون مع حيواناتهم الأليفة. ومع ذلك، يحذر مختصو الأحياء الدقيقة من احتمال انتقال طفيليات أو بكتيريا من الحيوان إلى الإنسان، خصوصاً عند النوم معه في السرير، وهي مخاطر وثّقتها حالات طبية نادرة، مثل إصابة امرأة ببكتيريا مصدرها قطتها، أو إصابة رجل بعدوى في موضع جراحة بسبب نومه مع كلبه. وبين الفوائد النفسية والمخاطر الصحية المحدودة، يبقى القرار شخصياً يعتمد على طبيعة العلاقة مع الحيوان، ومدى تأثير وجوده في نظافة وجودة النوم.

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة
أسبوعية – سياسية – ثقافية
مرخصة بالقرار الصادر عن وزارة الإعلام رقم 420 بتاريخ 2025/10/6

المشرف العام
أسامة آغي

هيئة التحرير
د. باسل أوفه لي
خالد الوهب
خالد معماري
خالد المحمد

مدير العلاقات العامة
محمود حسن العساف
لإعلاناتكم
+963 957 244 920

العمليات الفنية
نينار برس
NINAR PRESS
مطبعة دار العلم – دمشق